

الفصل الثالث
الساعات الانتاجية الصناعية في العراق

المبحث الاول

معايير تصنيف ساعات الإنتاج الصناعي وأهم المشاكل التي تواجه الساعات في العراق

سبق الذكر أن معياري عدد العمال وحجم رأس المال المستثمر يعتبران من أهم المعايير المستخدمة في التمييز بين الساعات الانتاجية الصناعية المختلفة. وفي الأقتصاد العراقي، كان المعتمد في ذلك التمييز هو معيار عدد العمال، فالمنشآت ذات الساعات الكبيرة كانت تستخدم (١٠) عمال فأكثر، أما الصغيرة منها فهي التي تستخدم أقل من ذلك أي أقل من (١٠) عمال^١.

وأضيف ومنذ عام ١٩٨٣ معيار قيمة رأس المال المستثمر الى المعيار المستخدم - عدد العمال- كأساس للتمييز بين تلك الساعات. وأضيفت أيضاً السعة المتوسطة للمنشآت الصناعية في نفس السنة. وأصبحت بالتالي المنشآت ذات الساعات الكبيرة تعرف على انها تلك التي تستخدم (٣٠) شخصاً فأكثر او تستثمر مائة الف دينار فأكثر في المكائن والمعدات. أما المتوسطة فهي التي تستخدم (١١-٢٩) شخصاً وتستخدم أقل من مائة الف دينار في المكائن، وأخيراً الصغيرة هي التي تستخدم اقل من عشرة أشخاص وأستثماراتها في المكائن اقل من مائة الف دينار^٢.

^١ وزارة التخطيط، المركز القومي للتخطيط والتطوير الإداري، فرص الإستثمار في النشاط الصناعي الخاص، دراسة رقم ٦٢٩، بغداد، ١٩٨٨، ص ٥.

^٢ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الأحصائية السنوية ١٩٩٣، مطبعة الجهاز المركزي للأحصاء، بغداد، ١٩٩٤، ص ١٥٠، ١٦٣، ١٦٧.

ولكن هنالك تحفظاً على استخدام مؤشر العمل-فيما يخص الصناعات الصغيرة-بسبب^٣:

أولاً: أنه لم يتخذ مؤشر عدد العمال اعتباراً من حدٍ معين لفصل الأنشطة البدائية التي لا تستخدم رأسمالاً أو عمالاً بحجم معين، بل بدءاً من تلك المهن التي تستخدم عاملاً واحداً فقط.

ثانياً: لم يأخذ بنظر الاعتبار الفرق بين طبيعة العمل من صناعة الى أخرى وأختلافها في العلاقة بين عنصري الإنتاج (رأس المال والعمل) فمثلاً الصناعات الكهربائية والهندسية تتطلب كثافة في رأس المال وعدد قليل من العمال، في حين أن الصناعات الغذائية والخياطة تتطلب النمط كثيف العمل الموفر للرأسمال. وبشكل عام تعاني المنشآت الصناعية باختلاف ساعاتها في العراق من مشاكل عديدة. ومن أهمها في الساعات الكبيرة^٤:

أولاً: ضعف المستوى التكنيكي للعاملين فيها وعدم مواكبتهم بالدرجة الكافية للتطورات التكنولوجية الحديثة، والذي يؤدي الى عدم استيعابهم لها والتعرض الى تعطل المكائن والمعدات المستخدمة.

ثانياً: استمرار اختلال الموازنة بين الكوادر الوسيطة والكوادر الهندسية من حيث الكم والنوع والذي يؤدي بالتالي الى انشغال الأخيرة بالأعمال الفنية الأعتيادية وأهمال جوانب التطوير والأبداع في العملية الإنتاجية.

ثالثاً: لم يرافق التوسع السريع في الكثير من الصناعات توسع مماثل في تهيئة الكوادر اللازمة والمؤهلة تكنيكياً والذي أدى الى تحمل الكوادر القديمة أعباء تفوق طاقتها، اضافة الى إناطة المهام الصناعية القيادية الى عناصر ذات كفاءة منخفضة.

^٣ المصدر السابق، ص ٣٩.

^٤ أنظر في ذلك:

-حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، بغداد، ١٩٨٢، ص ص ١٣٠-١٣٢.

-وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الصناعي، التغييرات الهيكلية في القطاع الصناعي الاشتراكي وآثارها على الإنتاج والأنتاجية، دراسة رقم ٥٦١، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ٢٦-٢٩.

رابعاً: وجود ظاهرة البطالة المقنعة في بعض الفروع الصناعية وخاصة في الكادر الإداري.

خامساً: عدم وضوح السياسة التي تحدد مهمات كل من القطاع الأشتراكي والمختلط والخاص في بعض المراحل الزمنية السابقة أدى الى دخول القطاع الأشتراكي في بعض المشاريع الصناعية وبسعات لا تنسجم مع قدراته وإمكاناته^٥.
سادساً: تكون رد فعل سلبي للمواطن تجاه الصناعة الوطنية نتيجة طرح منتوجات رديئة الى الأسواق بسبب:

١- عدم وجود وعي كافي للعاملين في المنشآت المذكورة.

٢- ضعف المراقبة والمحاسبة للسيطرة على النوعية.

وبالتالي فإنه من الممكن أن تصنف المشاكل التي واجهت القطاع الصناعي- المنشآت الصناعية الكبيرة- وفق الآتي^٦:

أولاً: مشاكل ضمن البيئة الداخلية للقطاع الصناعي بشكل عام والمنشآت الصناعية الكبيرة بشكل خاص حيث يتركز القسم الأكبر منها في مجال القوى العاملة وأنظمة العمل المختلفة وتنظيمه.

ثانياً: مشاكل ضمن البيئة المحيطة-الخارجية- والتي هي ذات انعكاس على البيئة الداخلية ومن أهمها تأثير القطاعات الأخرى والتي ترتبط بعلاقات تشابكية مع القطاع الصناعي، إضافة الى تأثير البيئة السياسية-السياسة الأقتصادية-والذي تتمثل بعدم وضوح السياسة التي تحدد نشاط أطرافه الثلاث الأشتراكي والمختلط والخاص.

أما فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية ذات السعات الصغيرة فتتمثل مشاكلها في^٧:

^٥ وزارة التخطيط، المركز القومي للتخطيط والتطوير الإداري، فرص الاستثمار في النشاط الصناعي الخاص، دراسة رقم ٦٢٩، بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٥.

^٦ المصدر السابق، ص ٢٩.

^٧ أنظر في ذلك:

-وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، دور الصناعات الصغيرة في التنمية الأقتصادية، مصدر سابق، ص ١٠٠-١٠٣.

-د. هوشيار معروف، دور الصناعات الصغيرة وأسس توطنها مع التركيز على العراق، مصدر سابق، ص ٢١-٢٤.

أولاً: إفتقار العديد منها الى مفهوم تخطيط الإنتاج.
ثانياً: الأعتداع في الإنتاج على تكنولوجيا تقليدية أو بدائية.
ثالثاً: غياب مبدأ تخصص العمل في العملية الإنتاجية.
رابعاً: الأفتقار الى العديد من أساسيات عملية التصنيع مثل التصميم وأختيار ظروف التشغيل وتخطيط المصانع وغيرها.
خامساً: مواجهتها المنافسة مع المنشآت الكبيرة التي تحتك بها في نفس الوقت والموقع والنشاط.

سادساً: على الرغم من تركزها الأقليمي في بغداد وبعض المراكز الحضرية، إلا أن العمل المنفرد للمنظمين فيها عن بعضهم البعض-أي العمل شبه المنعزل-قد أضعف الإمكانيات الإنتاجية والتسويقية وزاد من إرتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والخزن.

سابعاً: إن ضيق مجالات التحول التكنولوجي لصالح الأنماط الديناميكية الحديثة يقلل من الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة، لتصبح نقاط جذب وإعداد للقوى العاملة التكنيكية.

ونظراً لوجود تلك المشاكل فقد استهدفت معظم خطط التنمية الأقتصادية في العراق وعلى مدى الفترات المختلفة تطوير القطاع الصناعي ونشر حركة التصنيع في مختلف الأنشطة الأقتصادية، إضافة الى التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة وسائر القطاعات الأقتصادية الأخرى وذلك لبناء هيكل إقتصادي متطور^أ.

وضمن نطاق القطاع الصناعي كان الهدف هو التوازن بين الصناعات الإنتاجية والصناعات الأستهلاكية والتركيز على تنمية الصناعات النفطية والطاقة، لإستثمار الموارد الطبيعية الموجودة.

لقد تركزت جهود الحكومة لحل المشكلات الموجودة في القطاع الصناعي-وفيما يتعلق بالسعات الإنتاجية- من خلال^أ :
أولاً: توسيع السعات الإنتاجية القائمة.

^أ وزارة الصناعة والمعادن، إستراتيجية التنمية الصناعية في العراق، ورقة مقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية في بغداد ١٢-١٩ ك ١٩٧٦، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٩.
^أ عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم و د. رشاد مهدي هاشم، مصدر سابق، ص ٣٢٤.

ثانياً: تشجيع الرأسمال الوطني على بناء مشاريع ذات السعات الصغيرة والمتوسطة.

أما وضمن الحلول العامة ما يأتي^{١٠}:
أولاً: إستكمال المشاريع الصناعية غير المكتملة.
ثانياً: الدخول الى ميادين صناعية جديدة.
ثالثاً: وضع هيكل إداري وتنظيمي مناسب لإدارة هذا القطاع.

^{١٠} المصدر السابق، ص ٣٢٤.

المبحث الثاني خطط التنمية القومية والساعات الإنتاجية في العراق

كانت التخصيصات المقررة للقطاع الصناعي ضمن خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ كبيرة نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى وكما في الجدول الآتي^١:

جدول (١-٣)

تخصيصات خطة التنمية القومية والمصرفيات الفعلية
للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤* مليون دينار

القطاع	التخصيصات	%	التخصيصات في المناهج الاستثمارية	%	المصرف الفعلي	%	نسبة التنفيذ
الزراعي	٣٣٦,٤٩	٣٦,٣٦	٥٧٣,٧١	١٩,٠٧	٣٠٨,٣٨	١٤,٧١	٥٣,٨
الصناعي	٢٠٧,٢٥	٢٢,٣٩	٨٣٩	٢٧,٨٩	٦١٩,٨٨	٢٩,٥٦	٧٣,٩
النقل والمواصلات	٦٩,٥٨	٧,٥٢	٣٨٥,٢٧	١٢,٨١	٣١٥,٤٦	١٥,٠٤	٨١,٩

^١ د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي في العراق، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٥١.

* من ضمنها تخصيصات ومصرفيات سنة ١٩٧٥ - ٩ أشهر.

المباني والخدمات	١٢٠,١٢	١٢,٩٨	٤٧١	١٥,٦٦	٢٧٢,٣٧	١٣	٥٧,٨
أجهزة التخطيط وأجهزة أخرى	٨,٨	٠,٩٥	٢١,٠٢	٠,٧	١٠,٠٤	٠,٤٨	٤٧,٨
قروض الى دوائر ومؤسسات الحكومة	٨٢,٣٥	٨,٩	١١٤,٦	٣,٨١	١٤٤,٩٣	٦,٩	١٢٦,٥
الالتزامات الدولية	٤٦,٢٧	٥	٦٣,٠٦	٢,١	٥٦,٢٥	٢,٦٨	٨٩,٢
نفقات استثمارية متفرقة	٥٤,٦٥	٥,٩	٥٤٠,٣٧	١٧,٦٩	٣٦٩,٦٦	١٧,٦٣	٧٨,٦
المجموع	٩٢٥,٥	١٠٠	٣٠٠٨,٠٣	١٠٠	٢٠٩٦,٩٧	١٠٠	٩٦,٧

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الأحصائية السنوية لسنة ١٩٧٦، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٦٩.

حيث نلاحظ من الجدول السابق أن القطاع الصناعي له مركز الصدارة في التخصيصات في المنهاج الاستثماري والمصرف الفعلي وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي من حيث مجموع التخصيصات. ولغرض التعرف على تطور الأهمية النسبية لاعداد المنشآت الصناعية وبساعاتها المختلفة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥، نورد الجدول الآتي:

جدول (٣-٢)

تطور الأهمية النسبية لساعات الإنتاج الصناعي للفترة ١٩٧٥-١٩٧٠

السنة	القطاع	الكبيرة					القطاع	السنة
		مجموع الكبيرة % من الأجمالي	الخاص % من الأجمالي	العام % من الأجمالي	العام % من الأجمالي	الخاص % من الكبيرة		
١٩٧٠	١٢	٤,٣	٣,٨	٠,٥	١٠٠	٨٨	١٩٧٠	
١٩٧١	١٢,٩	٤,١	٣,٦	٠,٥	١٠٠	٨٧,١	١٩٧١	
١٩٧٢	١٤,١	٤,٢	٣,٦	٠,٦	١٠٠	٨٥,٩	١٩٧٢	
١٩٧٣	١٤,٥	٤,٦	٣,٩	٠,٧	١٠٠	٨٥,٥	١٩٧٣	
١٩٧٤	١٦	٤,٥	٣,٨	٠,٧	١٠٠	٨٤	١٩٧٤	
١٩٧٥	١٥,١	٣,٣	٢,٨	٠,٥	١٠٠	٨٤,٩	١٩٧٥	
متوسط	١٤,١	٤,٢	٣,٦	٠,٦	١٠٠	٨٥,٩	متوسط	

المصدر: استخرجت النسب اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق ٢.

ونخلص من الجدول الى انه على الرغم من التحسن النسبي في الأهمية النسبية لساعات الكبيرة ضمن القطاع العام من مجموع الساعات الكبيرة، ومن إجمالي الساعات الصناعية بعد عام ١٩٧٢، إلا أنها في المتوسط لم تتجاوز الـ (١٤%) بكثير في مقابل (٨٥,٩%) لساعات الكبيرة ضمن القطاع الخاص. وهي - الساعات الكبيرة - تستحوذ على نسبة متواضعة من إجمالي الساعات إذا ما تمت مقارنتها مع الصغيرة منها حيث لم تتجاوز أهميتها النسبية كمتوسط للفترة الـ (٤,٢%) في مقابل (٩٥,٨) لساعات الصغيرة.

وفي مقابل التحسن النسبي المذكور في أهمية الساعات الكبيرة، نلاحظ أنها - الأهمية - إخفضت في السنة الأخيرة نظراً لازدياد عدد المنشآت الصغيرة وبمعدل نمو سنوي مركب مرتفع بلغ (٤٩,٢%) بين السنتين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ في مقابل (٨,٧%) فقط لأجمالي الساعات الكبيرة.^٢

^٢ أنظر: ملحق (٢).

أما في خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠، فقد قدر معدل نمو القطاع الصناعي التحويلي بـ (٣٢,٩%) وكان ذلك ضعف ما قدر للدخل القومي (١٦,٨%) وأكثر من أربعة أضعاف ونصف ما قدر للقطاع الزراعي (٧,١%)^٣. ويلاحظ بأن الخطة المذكورة قد أكدت آتياً على نمط تعويض الأستيرادات وتعزيز الصادرات^٤. وقد أكد النمطان على ساعات الأنتاج الكبيرة وذلك لما جرى التأكيد على إكتساب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها محلياً، ولاشك بأن أنواع الصناعات التي جرى توجيه الإستثمارات نحوها، تتطلب هي لذاتها حدود أدنى للسعة، وحتى يتحقق المستوى المطلوب من كلفة الوحدة (Unit Cost) التي تضمن السعر التنافسي داخل القطر وخارجه وذلك مثل الصناعات الخاصة بالكيمياء والمعادن الأساسية وكذلك بالمنتجات النفطية وبالسمنت... الخ. ومع ذلك فقد أكدت الخطة وفيما يخص الاستثمار الصناعي الخاص والتعاوني بالعمل على الحفاظ على وتائر مرتفعة نسبياً لمعدلات نمو الصناعات الصغيرة والحرفية وتحديثها واعداد الدراسات اللازمة لعملية التطوير للقطاعات المذكورين^٥ مؤكدة بذلك على أهمية البحث والتطوير وبالتالي إنشاء وحدات خاصة بها في المعامل والمصانع والمؤسسات الإنتاجية^٦.

وأكدت خطة التنمية الصناعية ضمن خطة التنمية القومية على الأستخدام الأفضل لموارد البيئة الطبيعية وخاصة الموارد المعدنية، من حيث تنظيم وتائر استخراجها وفقاً لحسابات الموازنة بين الحفاظ على الثروات الطبيعية من جهة وتأمين استخدامها الأقتصادي بحسابات ظروف التنمية القومية وما يحيط بها من ظروف دولية والتزامات قومية من جهة أخرى^٧. ويتم ذلك عن طريق إنشاء المنشآت الصناعية بسعات تنسجم مع الهدف المذكور.

^٣ د. فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

^٤ عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم و د. رشاد مهدي هاشم، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

^٥ وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠، مطابع دار الجماهير للصحافة، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٢.

^٦ المصدر السابق، ص ٩٠.

^٧ المصدر السابق، ص ٤١.

ولقد كانت التخصيصات المقررة والمصروفات الفعلية للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى وفقاً لما في الجدول الآتي الذي يوضح لنا التخصيصات والمصروفات الفعلية لخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠.

جدول (٣-٣)

التخصيصات والمصروفات الفعلية لخطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠
حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون دينار)

القطاع	التخصيصات	%	المصروفات	%	كفاءة الصرف
الزراعي	٢١٦٢,٩	١٤,٢	١٤١١,٢	١٤,٥	٦٥,٢
الصناعي	٤٤٩٠	٢٩,٦	٢٦٨٧,١	٢٧,٥	٥٩,٨
النقل والمواصلات	٢٣١٨,١	١٥,٢	١٤٨٤,٦	١٥,٢	٦٤,٠
المباني والخدمات	٢٤٥٨,٣	١٦,٢	١٣٥٢,٨	١٣,٩	٥٥,٠
التربية والتعليم والبحث العلمي	٦٨١,٩	٤,٥	٥٤٠,٣	٥,٥	٧٩,٢
المجموع	١٢١١١,٢	٧٩,٧	٧٤٧٦,٠	٧٦,٦	٦١,٧
استثمارات أخرى	٣٠٨٢,٤	٢٠,٣	٢٢٧٩,٩	٢٣,٤	٧٤
مجموع كلي	١٥١٩٣,٦	١٠٠	٩٧٥٥,٩	١٠٠	٦٤,٢

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الصناعي، استراتيجية التصنيع أثناء السلم والحرب في القطر العراقي، دراسة رقم ٢٥، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٦.

حيث نلاحظ ان كلاً من نسبة التخصيصات والمصروفات للقطاع الصناعي هما أكثر من بقية النسب للقطاعات الاقتصادية الأخرى. ولكن كفاءة الصرف للقطاع المذكور في هذه الخطة والتي بلغت (٥٩,٨%) هي أقل مقارنة بالخطة السابقة (٧٠-١٩٧٤) حيث كانت (٧٣,٩%).

أما أعداد المنشآت الصناعية خلال السنوات المذكورة فكانت كما هي في الجدول الآتي:

جدول (٣-٤)

تطور الأهمية النسبية لأعداد المنشآت الصناعية بسعاتها الكبيرة والصغيرة في القطاع الصناعي العام والخاص للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٠)

المجموع الأجمالي	الصغيرة % من الأجمالي	الكبيرة					القطاع السنة	
		مجموع الكبيرة % من الأجمالي	الخاص % من الأجمالي	العام % من الأجمالي	رصيد	الخاص % من الكبيرة		العام % من الكبيرة
١٠٠	٩٦,٢	٣,٨	٣,٢	٠,٦	١٠٠	٨٤,٨	١٥,٢	١٩٧٦
١٠٠	٩٦,٤	٣,٦	٣,٠	٠,٦	١٠٠	٨٢,٨	١٧,٢	١٩٧٧
١٠٠	٩٦,٠	٤,٠	٣,٢	٠,٨	١٠٠	٨٠,٦	١٩,٤	١٩٧٨
١٠٠	٩٦,٠	٤,٠	٣,٢	٠,٨	١٠٠	٧٩,٩	٢٠,١	١٩٧٩
١٠٠	٩٥,٩	٤,١	٣,٣	٠,٨	١٠٠	٨٠,٤	١٩,٦	١٩٨٠
	٩٦,١	٣,٩	٣,٢	٠,٧٢	-	٨١,٧	١٨,٣	المتوسط

المصدر: النسب مستمدة من البيانات الواردة في الملحق (٢).

حيث نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) للأهمية النسبية للساعات الكبيرة ضمن القطاع العام (١٨,٣%) من مجموع الساعات الكبيرة هو أكبر من متوسط الفترة السابقة (١٩٧٠-١٩٧٥) الذي بلغ (١٤,١%) وكان لتزايد الإيرادات النفطية اثناء تلك الفترة الأثر الكبيرة في ذلك. وكان هنالك تحسن نسبي في تلك الأهمية ابتداءً من (١٩٧٦) مقارنة بالسنة السابقة واستمر حتى (١٩٨٠) - بدء الحرب العراقية-الإيرانية. وأرتفع أيضاً مؤشر الأهمية النسبية للساعات الإنتاجية التابعة للقطاع العام كنسبة من إجمالي الساعات الإنتاجية وكمتوسط للفترة المذكورة الى (٠,٧٢%) مقارنة بالمتوسط للفترة السابقة (٠,٦%). وكان ذلك التحسن في المؤشرات المتعلقة بالساعات الكبيرة ضمن القطاع العام يقابله انخفاض في الأهمية النسبية للمؤشرات ذاتها للساعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص.

وقد كانت لسنة (١٩٨٠) التي شهدت بداية الحرب العراقية-الأيروانية الأثر الواضح في انخفاض معدلات النمو للساعات الأنتاجية المختلفة، فالكبيرة منها وصل معدل نموها للفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) الى (٢٥,٠%) بعد أن كان (٤,٦%) للفترة (٧٦-١٩٧٩)، وللساعات الصغيرة وصل الى (٢,٢%) لأجمالي الفترة بعد أن كان (٢,٤%) للفترة من (١٩٧٦-١٩٧٩).

أما ومنذ عام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر، فقد تعرض الأقتصاد العراقي الى ظروف استثنائية-وكما سبق الذكر- تمثلت بالحرب العراقية الأيروانية، ومن ثم الحصار وما تلاه من تدمير البنى التحتية جراء الحرب. ومن خلال اطلعنا على البيانات الواردة في الملحق (٣) نخلص الى:

١- بالرغم من الانخفاض المستمر في المبالغ المخصصة للقطاع الصناعي^٨ وحتى عام ١٩٨٨، إلا أن الحصة النسبية لتخصيصات القطاع المذكور من إجمالي تخصيصات القطاعات الأقتصادية اتسمت بالتذبذب-على الرغم من كون الأتجاه العام للنسب المذكورة هو نحو الأخفاض- حيث كانت الأخفاضات التي حصلت في التخصيصات الأجمالية لبعض السنوات هي أكثر من تلك التي حصلت في تخصيصات القطاع الصناعي وكما هو واضح في الملحق المذكور. وبدأت تلك التخصيصات بالأزدياد وبشكل واضح وإبتداءً منذ عام ١٩٨٨- سنة انتهاء الحرب- وكان الأزدياد المذكور أكثر وضوحاً عام ١٩٨٩ حيث تم حذف الباب السادس من الخطة السنوية-الفقرة الخاصة بالمشاريع الإستثمارية الخاصة والمتفرقة-وابتداءً من العام المذكور والذي يتضمن مشاريع خاصة ذات طبيعة استراتيجية تخص مختلف القطاعات الاقتصادية واستحوذ القطاع الصناعي على اعلى نسبة من المبالغ المخصصة لتلك المشاريع-من خلال توزيع تخصيصات الفقرة المذكورة على بقية القطاعات الاقتصادية^٩ - وبشكل فاق طاقته الأستيعابية لها والذي عمل على تخفيض كفاءة الصرف في القطاع المذكور بين السنتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

^٨ أنظر: الملحق (٣).

^٩ وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، تطور هيكل الإستثمار في العراق، دراسة رقم ١٠٠٧، بغداد، ١٩٩٣، ص ١٩.

٢- انخفض متوسط تخصيصات القطاع الصناعي من إجمالي التخصيصات للقطاعات الاقتصادية من (٢٠%) للفترة (١٩٨١-١٩٨٣) الى (١٨%) للفترة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٦) علماً أن ذلك الانخفاض في نسبة تلك التخصيصات كان مستمراً وحتى سنة ١٩٨٧، حيث كان الأهتمام موجهاً في تلك الفترة نحو تخصيص المبالغ المتوفرة-العملة الأجنبية بشكل خاص والتي هي شحيحة أصلاً نظراً لظروف الحرب وانخفاض الصادرات النفطية-نحو الأغراض الدفاعية بشكل أساس.

٣- انخفاض المتوسط لنسب نفقات القطاع الصناعي من مجموع نفقات القطاع الخاص وبين الفترتين المذكورتين أيضاً حيث تم تحديد الانفاق الأستثماري بشكل يحقق التوازن بين الأمكانات المتوفرة والطلب عليها، وتمت إعادة النظر في تسلسل الأولويات لأقرار المشاريع الأستثمارية المقترحة ضمن الخطط السنوية وخطط التنمية القومية، مع الأخذ بنظر الأعتبار أهمية تلبية متطلبات الحرب المذكورة، وبالتالي كان التوجه نحو ضرورة إنشاء المشاريع بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص، وبأختلاف ساعاتها الأنتاجية وفق أسس اقتصادية سليمة أي حذف المشاريع التي من الممكن أن تتعرض الى الخسارة، من الخطة وفي ضوء تلك التوجيهات إتخذت السياسة الأستثمارية التالية^١:

أ- التركيز على إقامة المشاريع ذات الصلة بالمجهود الحربي والتي من غير الممكن تأجيلها لأثرها المباشر على القدرة الدفاعية والعمل على توجيه الأنفاق الأستثماري نحوها.

ب- توسيع السعات الأنتاجية للمشاريع القائمة التي تمت المباشرة بها خلال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات.

ج- تركيز الأنفاق الأستثماري في المشاريع التكميلية الأنتاجية التي تهدف الى زيادة الصادرات وتوفير المواد الأحتياطية للمشاريع الرئيسة لغرض رفع نسبة التصنيع المحلي.

د- التركيز على إقامة المشاريع الأستثمارية ذات التكاليف المنخفضة.

^١ وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، إتجاهات حركة الإستثمار في القطاعات الاقتصادية وأثرها في النمو الأقتصادي، دراسة رقم ١٠١٠، بغداد، ١٩٩٣، ص ١٣.

ولكن وبعد إنتهاء الحرب العراقية-الايروانية، بدأت الأستثمارات الصناعية بالأزدياد مرة أخرى، وتأثرت بعد ذلك بظروف الحصار والحرب التي تلت ذلك، وبدأت في السنة الأخيرة-ضمن الجدول- (١٩٩١) بالأزدياد نتيجة للتوجه نحو إعمار ما أصاب الأقتصاد العراقي من دمار جراء الظروف المذكورة، وبالتالي إرتفعت تلك النفقات وازدادت معها كفاءة الصرف والتي كانت تعاني أيضاً من انخفاض مستمر بسبب^{١١}:

أ-انخفاض حجم التخصيصات الأستثمارية الموجهة لبعض الفروع الصناعية التي لها القدرة على زيادة المصروف الفعلي عند زيادة حجم التخصيصات.
ب-قلة المكائن والمعدات اللازمة للتنفيذ، إضافة الى شحة موادها الأحتياطية.
ج-تأخر منح اجازات الأستيراد أو فتح الأعمدات نتيجة الأجراءات الروتينية المعتمدة.

د-النقص في الأيدي العاملة الفنية والماهرة.

وازدادت تلك الكفاءة في التنفيذ وبشكل ملحوظ في عام ١٩٩١، حيث تمت اضافة عدد كبيرة من المشاريع الأستثمارية الجديدة لتوفير السلع ومستلزمات الأنتاج للتعويض عن الاستيراد الذي توقف بسبب الحصار المفروض، إضافة الى ادراج عدد كبير من مشاريع اعادة اعمار ما دمرته الحرب بعد الحصار للمنشآت الصناعية^{١٢}.

٤-من ملاحظة معدلات النمو للنسب الواردة في الجدول (٣-٥) والملحق (٣) في الملاحق ان هنالك تأثير كبير لفترة الحرب على التخصيصات والنفقات الصناعية من اجمالي تخصيصات القطاعات الأقتصادية، حيث نلاحظ مع اضافة سنتي ١٩٨٨، ١٩٨٩ الى عملية احتساب تلك المعدلات، نجد انها تأخذ اتجاهاً تصاعدياً.

^{١١} سمير عبدالأمير محمد، توجهات الإستثمار الصناعي التحويلي في العراق للمدة ١٩٨٠-١٩٩١، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٦، ص ١٠١.
^{١٢} المصدر السابق، ص ١٠٢.

جدول (٣-٥)

تطور الأهمية النسبية للتخصيصات والنفقات الأستثمارية وكفاءة الصرف
الصناعي للفترة ١٩٨١-١٩٩١

	(٣)	(٢)	(١)			
متوسط (٣)	متوسط (٢)	متوسط (١)	كفاءة الصرف الصناعي	النفقات الفعلية الصناعية % من اجمالي النفقات الفعلية	تخصيصات القطاع الصناعي % من التخصيصات الأجمالية	
٧١,١	١٨,٧	٢٠	٦٤,٤٢	٢٠,٩٧	٢٢,٢٥	١٩٨١
			٧٦,٧٢	١٨,٢٨	٢٠,٣٣	١٩٨٢
			٧٢,١٦	١٦,٩٥	١٧,٤٦	١٩٨٣
٤٩,٧	١٥,٥	١٨	٤٦,١٦	١٢,٥٥	١٧,٩٨	١٩٨٤
			٤٥,٦٦	١٤,٧٦	١٨,٤٨	١٩٨٥
			٥٧,٥	١٩,٢٨	١٨,٤٣	١٩٨٦
٤٠,٨	٢٣,٦	٣٣,٩	٥١,٨٣	١٥,٣٥	١٦,٤٦	١٩٨٧
			٣٧,٦٣	١٧,١٤	٢٩,٢٦	١٩٨٨
			٣٢,٩٤	٣٨,٤١	٥٥,٨٨	١٩٨٩
٥٢,٥	٤٧,٤	٥٢,٠	٣٥,٨١	٤٢,٨٧	٥٠,٠٩	١٩٩٠
			٦٩,٣٢	٥١,٨٤	٥٣,٩٥	١٩٩١
			٣,٦-	٥,١-	٤,٩-	معدل النمو ٨٧-٨١
			٧,٤-	٢,٨-	٤,٠+	معدل النمو ٨٨-٨١
			٨,٠-	٧,٩+	١٢,٢+	معدل

						النمو ٨٩-٨١
			٠,٧+	٩,٥+	٩,٠+	معدل النمو ٩١-٨١

المصدر: الجدول مستمد من البيانات الواردة في الملحق (٣).

ولغرض التعرف على تطور الأهمية النسبية لساعات الإنتاجية الصناعية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٣، نورد الجدول الآتي:

جدول (٣-٦)

تطور الأهمية النسبية لساعات الإنتاجية في العراق للفترة ١٩٨١-١٩٩٣

المجموع الأجمالي	الصغيرة % من الأجمالي	المتوسطة % من الأجمالي	الكبيرة						الساعات القطاع السنة
			مجموع الكبيرة % من الأجمالي	الخاص % من الأجمالي	العام % من الأجمالي	مج	الخاص % من الكبيرة	العام % من الكبيرة	
١٠٠	٩٥,٤	-	٤,٦	٣,٨	٠,٨	١٠٠	٨١,٦	١٨,٤	١٩٨١
١٠٠	٩٦,٤	-	٣,٦	٣,٠	٠,٦	١٠٠	٨٢,٥	١٧,٥	١٩٨٢
١٠٠	٩٦,٤	١,٤	٢,٢	١,٧	٠,٥	١٠٠	٧٦,٥	٢٣,٥	١٩٨٣
١٠٠	٩٤,٦	١,٩	٣,٥	٢,٤	١,١	١٠٠	٦٧,٤	٣٢,٦	١٩٨٤
١٠٠	٩٤,٥	١,٩	٣,٦	٢,٥	١,١	١٠٠	٦٨,٩	٣١,١	١٩٨٥
١٠٠	٩٧,٤	٠,٧	١,٩	١,٣	٠,٦	١٠٠	٦٩	٣١,٠	١٩٨٦
١٠٠	٩٧,٧	٠,٧	١,٦	١,١	٠,٥	١٠٠	٧٠,٥	٢٩,٥	١٩٨٧
١٠٠	٩٧,٧	٠,٧	١,٦	١,١	٠,٥	١٠٠	٧٢,٢	٢٧,٨	١٩٨٨
١٠٠	٩٧,٧	٠,٨	١,٥	١,٢	٠,٣	١٠٠	٧٨,٨	٢١,٢	١٩٨٩
١٠٠	٩٧,٦	٠,٧	١,٧	١,٤	٠,٣	١٠٠	٨٠,٣	١٩,٧	١٩٩٠
١٠٠	٩٨,١	٠,٥	١,٤	١,٠	٠,٤	١٠٠	٧٤,٤	٢٥,٦	١٩٩١

١٠٠	٩٦,٨	٠,٨	٢,٤	١,٨	٠,٦	١٠٠	٧٣,٨	٢٦,٢	١٩٩٢
١٠٠	٩٧,٦	٠,٦	١,٨	١,٣	٠,٥	١٠٠	٧٢,٦	٢٧,٤	١٩٩٣
	٩٦,٨	٠,٨	٢,٤	١,٨	٠,٦	١٠٠	٧٤,٥	٢٥,٥	المتوسط للفترة

المصدر: النسب مستمدة من البيانات الواردة في الملحق (٢).

ونخلص من الجدول السابق الى:

١- سيادة السعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص على المجموع الكلي لتلك السعات خلال الفترة الواردة في الجدول.

٢- سيادة السعات الصغيرة على اجمالي السعات الانتاجية خلال الفترة.

٣- لقد ازدادت الأهمية النسبية للسعات الكبيرة التابعة للقطاع العام كمتوسط

من (١٧,٩٥%) للسنتين (١٩٨١-١٩٨٢) الى (٢٩,٥٥%) للفترة (١٩٨٣-١٩٨٦)

وذلك ضمن اجمالي السعات الكبيرة في مقابل الانخفاض في ذلك

المتوسط، فيما يتعلق بتلك السعات وضمن القطاع الخاص من (٨٢,٠٥%) الى

(٧٠,٤٥%) للفترتين المذكورتين، وذلك اذا ما علمنا ان عام ١٩٨٣ شهد،

اضافة السعة المتوسطة الى المنشآت الصناعية وأصبحت بالتالي المنشآت التي

كانت سابقاً تعرف على أنها كبيرة-استناداً الى معيار العمل (١١-٢٩)

عامل-تعرف كمنشآت متوسطة، والأخيرة-اضافة السعات المتوسطة- قد أدت

الى ذلك الانخفاض في نسبة السعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص.

أما الفترة التي تلتها (١٩٨٧-١٩٩٠) فقد شهدت الأهمية النسبية للسعات

الكبيرة التابعة للقطاع العام، وكمتوسط انخفاض الى (٢٤,٥٥%)، فقد شهدت

السنة ١٩٨٧، قيام الحكومة بتحويل ملكية المشاريع الصناعية العامة الى

النشاط الخاص وذلك بسبب الواقع المتخلف للجهاز الإداري في القطاع العام وبكل

سلوكياته التي لم تسهم في تعظيم كفاءة أداء المنشآت الصناعية المملوكة للقطاع

العام^{١٣}.

^{١٣} د. هوشيار معروف، المخصصة وكفاءة المنشأة الصناعية مع التركيز على العراق، بحث مقدم الى ندوة حول المخصصة بأشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٤، ص ٢٢.

وقد جرت العملية المذكورة على فترتين، الأولى كانت من ١٩٨٧ الى ١٩٩٠، حيث تم تحويل (٧٦) منشأة صناعية الى القطاع الخاص، وهي كما في الجدول الآتي:

جدول (٣-٧)

تصنيف المشاريع الصناعية المباعة من قبل القطاع العام في العراق وفقاً للتكليف القانوني للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠

التفاصيل	عدد المشاريع
المباعة الى النشاط الخاص	٦٧
المحوّلة الى شركات مساهمة مختلطة	٦
المحوّلة الى شركات مساهمة خاصة	٣
المجموع	٧٦

المصدر: هناء ابراهيم الخفاجي، التخصصية في القطاع الصناعي العراقي، متابعة وتقويم أولي، ورقة مقدمة الى ندوة حول التخصصية بأشراف UNDP وجمعية الأقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٤، ص ١٨.

وقد توزعت المشاريع الـ (٦٧) - ضمن السعات الكبيرة- والتي بيعت الى القطاع الخاص وفق الجدول الآتي:

جدول (٣-٨)

توزيع المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام والمباعة الى القطاع الخاص ولغاية ٢٨/٢/١٩٩٠

المنشآت	العدد	%
الأنشائية	٣٥	٥٢,٢
الغذائية	٢٥	٣٧,٣
النسيجية	٦	٩,٠
الكيميائية	١	١,٥
المجموع	٦٧	١٠٠

المصدر: د. هوشيار معروف، المخصصة وكفاءة المنشأة الصناعية مع التركيز على العراق، ورقة مقدمة الى ندوة حول المخصصة بأشراف UNDP وجمعية الأقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٤، ص ٢٣.

يتضح من الجدول ان النسبة الكبرى ضمن تلك المنشآت كانت للأنشائية، فالغذائية والنسيجية وأخيراً الكيماوية.

أما الفترة الثانية، فقد شملت الربع الأخير من العام ١٩٩٣ وبداية العام ١٩٩٤، حيث أعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن تحويل معامل طابوق القادسية وسمنت المثنى ونسيج الديوانية والنسيج الصوفي في الناصرية الى شركات مساهمة عامة بدءاً من ٢٣/١٠/١٩٩٣^{١٤}.

وأخيراً وكحصيلة للفترة ١٩٧٥-١٩٩٢ نقول، مع تزايد إيرادات النفط منذ منتصف السبعينات، فقد ظهرت حالة مزدوجة من الخصائص وتضمنت:
أ- صناعات ضخمة: (سعات كبيرة) كالكيماوية والنفطية (لتصفية الكبريت والفوسفات وتصفية النفط).

ب- صناعات متوسطة الأحجام وفق المقاييس الدولية وهي تعد كبيرة وفق المقاييس المحلية والتي انتشرت في كثير من مراكز المحافظات بما فيها الأقل نمواً.

غير أن القلق السياسي وما تابعه من ضغوط دولية على الأقطار التي تعامل معها العراق للتعاون في انشاء الصناعات ذات السعات الكبيرة من خلال استيراد التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الأجنبية والعربية، قد جعل من تلك الصناعات الكبيرة المستوردة غير متكاملة، بل وان الكثير منها قد نفذت في فترات قياسية لم تخضع خلالها الى اية دراسات تحليلية عميقة للجدوى الاقتصادية والتكنولوجية مما أدى الى:

أ- ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج وهبوط القيمة المضافة الى مستويات منخفضة جداً بلغت اقل من (١٠%) بالنسبة لبعض الحالات، وكما يتضح من الجدول الآتي:

^{١٤} د. طاهر موسى الجنابي، تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، ورقة مقدمة الى ندوة حول الخصخصة بأشراف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٤، ص ٢١.

جدول (٣-٩)

تطور المساهمة النسبية لفروع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للمنشآت
الصناعية الكبيرة في العراق للفترة ١٩٧٥-١٩٩٢

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
الغذائية	١٧,٤	١٠,٥	١٥,٨	١٥,٨	١٧,١
النسيجية	١٧,٣	١٢,٥	١١,٩	٨,٥	١٨,٣
الخشبية	٠,٥	٠,٥	١,٢	٠,٥	٠,٣
الورقية	٥,٨	٤,١	٤,٢	٤,٢	٣,٠
الكيميائية والنفطية	٣٥,٥	٤١,٢	٤٠,٧	٤٧,٧	٣٦,٧
التعدينية غير المعدنية	٩,١	١٥,٧	١٥,٨	٥,٨	٨,٧
المعدنية	١٤,٤	١٥,٥	١٠,٤	١٧,٥	١٥,٩
الأستهلاكية	٤١	٢٧,٦	٣٣,١	٢٩	٣٨,٧
الوسيطه	٤٤,٦	٥٦,٩	٥٦,٥	٥٣,٥	٤٥,٤
الرأسمالية	١٤,٤	١٥,٥	١٠,٤	١٧,٥	١٥,٩

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، واقع الأنتاج والأنتاجية في
الصناعات التحويلية، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٤.

فيتضح ذلك في الصناعات الخشبية والورقية ولبعض السنوات في الصناعات
التعدينية غير المعدنية.

ب- تعاضم الأعتماذ على المصادر الأجنبيية للأصول على قطع الغيار
ومستلزمات الإنتاج التشغيلية، فكما ذكرنا بأن مستلزمات الإنتاج المستوردة
كانت لها نسبة (٥٠,٧٥%) من إجمالي المستلزمات في الصناعة التحويلية
كمتوسط للفترة (٧٠-١٩٩٠).

ج- الأركز الإنتاجي.

د- تدهور الصناعات الصغيرة والحرفية وذلك في المراكز الحضرية بشكل خاص.

والأسوء من كل ذلك فأن هذه الصناعات التي لم تكتمل بسبب الضغوط السياسية، قد زادت من التبعية التكنولوجية للقطاع التحويلي، وفي نفس الوقت اصبح مصدر تهديد لجزء هام من الطاقة الإنتاجية، عندما تكون هدفاً للقوى الأجنبية في التخريب أو في التعطيل خاصة عندما يلاحظ بأن هذه الصناعات تمثل نسبة عالية من القيمة المضافة التحويلية، وكما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (٣-١٠)

تطور الأهمية النسبية للقيمة المضافة في المنشآت ذات الساعات الكبيرة للفترة ١٩٩٢-٧٤

الفترة	القيمة المضافة
١٩٧٦-١٩٧٤	٥٥%
١٩٨٢-١٩٨٠	٧٥%
١٩٨٦-١٩٨٤	٨٠%
١٩٨٩-١٩٨٧	٩٠%
١٩٩٢-١٩٩٠	٦٠%

المصدر: (١٩٧٤-١٩٨٩) د. هوشيار معروف، دور الصناعات الصغيرة وأسس توطنها مع التركيز على العراق، بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٣، ص ١٧.

(١٩٩٢-١٩٩٠) تم احتسابها بالأعتماد على البيانات الواردة في المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة. ويكفي للتأكيد على هذا الواقع ان نعود الى ما تركه الحصار الذي فرضته هذه البيئة السياسية.

لقد تحول التركيز الصناعي بسبب الحصار نحو الصناعات الخدمية، أي صناعة الصيانة والتصليح، وأن هذه الصناعات تكون بساعات صغيرة، وهي في الغالب في صيغة ورشات (أو دكاكين) مما أدى الى توسع نطاق هذه الصناعات في المراكز الحضرية المختلفة الكبيرة منها والصغيرة، ومما زاد من عدد هذه الورشات، هو تعطل المنشآت الصناعية ذات الساعات الكبيرة والتي قامت خلال العقود السابقة

والتي تعتمد على المستلزمات الأجنبية بنسبة عالية. وبجانب هذه الصناعات الخدمية انتشرت الصناعات غير المنظمة والتي لا تخضع لأية اجازات أو قيود تكنولوجية أو تسويقية أو صحية حكومية، وقد تركزت هذه الصناعات في مجموعتين:

- أ-الصناعات الغذائية والتي انتشرت في البيوت وفي منأى عن أية رقابة.
- ب-الصناعات المعتمدة على اعادة تصنيع المنتجات السابقة المستهلكة مثل المنتجات البلاستيكية والمطاطية والكيمياوية الأخرى.

المبحث الثالث

النشاط الصناعي الخاص

والعلاقة بين ساعات الإنتاج الصناعي في العراق

أكدت الجهات المسؤولة عن التخطيط على ضرورة مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية على أساس^١:

أولاً: كونه رافد من روافد تلك العملية.

ثانياً: إمتلاكه للكثير من الخصائص والسمات التي تمكنه من تحقيق الأسهام الفاعل في الكثير من الأنشطة والحلقات المكملة للنشاط الصناعي الأشتراكي، وتتمثل تلك الخصائص والسمات بما يأتي^٢:

- ١- إمتلاكه للخبرة المطلوبة كون بداياته تعود الى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية رغم انه لم يكن متطوراً آنذاك.
- ٢- وفرة الأيدي العاملة وبشكل خاص غير الماهرة.
- ٣- توفر رأس المال للصناعات التابعة له- وخاصة الصغيرة كونها لا تحتاج الى مقدار كبير منه وعدم دخول القطاع الأشتراكي فيها.
- ٤- إمكانية إنشاء الصناعات ذات السعات الكبيرة والمتوسطة وفق أحدث التطورات التكنولوجية إستناداً الى قدراتها مقارنة بقدرات الصناعات الصغيرة.

^١ وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، اتجاهات الأستثمار في القطاع الخاص للفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، دراسة رقم ٣٤٢، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٨.

^٢ المصدر السابق، ص ٥٨-٥٩.

٥- وجود المواد الأولية في القطر وبشكل غير مستغل يعمل على إمكانية إقامة منشآت صناعية جديدة، إضافة الى توسيع السعات الانتاجية القائمة-حسب توفر قدرات القطاع المذكور- وبالتالي الاستفادة من تلك المواد في صناعاتها. لقد انعكس الأهتمام بالنشاط الخاص من خلال جملة من الإجراءات إتخذت ضمن فترات زمنية مختلفة، وإستهدفت الحكومة من ورائها تشجيع الإستثمار الصناعي الخاص وتعزيز دوره في الحياة الأقتصادية ومن أبرز تلك الإجراءات، صدور قانون الإستثمار الصناعي رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٣^٣، وقانون الإستثمار الصناعي للقطاعات المختلط والخاص رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٣^٤ والذي تضمن الأهداف الآتية:

أولاً: تنظيم الأستثمار الصناعي في القطاعات المختلط والخاص وتطوير أنشطتهما. ثانياً: توفير وسائل الدعم لهذين القطاعين لضمان مساهمتهما بالتعجيل في وتأثر التنمية الصناعية ونمو الدخل القومي.

ثالثاً: تنظيم إشراف الحكومة على المشاريع الصناعية.

رابعاً: تحديد الضوابط لمنح المساعدات والأعفاءات المالية لضمان تطوير صناعي منسق ومتوازن مع نشاط القطاع الأشتراكى ضمن إطار خطة التنمية القومية للحكومة.

وقد منحت الحكومة عدة أمتيازات وأعفاءات للنشاط الصناعي ضمن القطاعات المذكورين لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

ومن ثم صدر قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ للقطاعات المذكورين أيضاً والذي مثل تعديلاً على القانون السابق نظراً لظروف المرحلة الجديدة التي مرت على القطر المتمثلة بالحصار الأقتصادي من خلال توفير وسائل الدعم المناسبة لأستثمارات النشاط الصناعي للقطاعات المختلط والخاص لضمان مساهمتهما- وزيادتها- في تسريع وتأثر التنمية الصناعية كهدف خاص والتنمية الأقتصادية كهدف عام^٥.

^٣ المصدر السابق، ص ٥٩.

^٤ مجلس قيادة الثورة، قانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٢، الإستثمار الصناعي للقطاعات المختلط والخاص، بغداد، ١٩٨٢.

^٥ مجلس قيادة الثورة، قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١، الإستثمار الصناعي للقطاعات المختلط والخاص، بغداد، ١٩٩١.

وأخيراً القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، للأستثمار الصناعي في القطاعين المذكورين والذي أكد على الأهداف السابقة أيضاً والذي نص على - ضمن الأسباب الموجبة له- بغية مواكبة التطور الصناعي وتحقيق النهوض بالقطاع الصناعي الخاص الذي يمثل جزءاً مهماً من الثروة القومية وجزءاً من عملية التطور الذي تسعى الى تحقيقه وبغية أن تؤدي الحكومة دوراً أساسياً لتنشيطه وأن يكون هذا الدور محركاً إضافياً حيث ما رغب هذا القطاع وأحتاج اليه، ومن أجل القيام بتنمية من خلال إقامة مشاريع متطورة وتوسيعها وتشغيل المشاريع الصناعية المتوقفة- حيث بلغت نسبة تلك المنشآت (المتوقفة عن العمل) ١٧٪ من إجمالي عدد المنشآت وموزعة بنسبة (٤٦,٢٪) للسلعات الكبيرة و(١٦,٤٪) للمتوسطة والصغيرة وبواقع (٥٤٥٨) منشأة^٦، وتوزعت تلك المنشآت وحسب إحصائية خاصة للفترة ١٩٩٧/٣/١٥-١٩٩٧/٧/٣١ على المحافظات وفق الجدول الآتي:

جدول (٣-١١)

نسب المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص والمتوقفة عن العمل
خلال الفترة ١٩٩٧/٧/٣١-٣/١٥

المحافظة	النسبة %
بغداد	٤٦,٥
ديالى	٥,٢
البصرة	٢٦,٠
كربلاء	١٠,٤
التأميم	٨,٨
بابل	٣,١
المجموع	١٠٠٪

المصدر: تم الحصول على النسب إستناداً الى نتائج المسح الصناعي للمنشآت الصناعية للقطاع الخاص، اتحاد الصناعات العراقي للفترة ١٩٩٧/٧/٣١-٣/١٥.

^٦ جريدة الأتحاد، العدد ٢٢٢، الثلاثاء في ٧ تموز ١٩٩٨.

فلاحظ أن نسبة المنشآت المتوقفة عن العمل في محافظة بغداد تقترب من نصف النسبة الكلية لتلك المنشآت، وتأتي محافظة البصرة بعدها، ومن ثم محافظة كربلاء... الخ... وتحسين مستوى الإنتاج بدلاً من أن توجه الأستثمارات الى نشاطات غير منتجة، وبغية تحقيق المرونة ولتجاوز حالة تعدد القرارات والأنظمة والتعليمات الخاصة بالأستثمار الصناعي ولتبسيط الإجراءات وخلق المناخ الأستثماري الملائم^٧.

ولغرض التعرف على الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، نورد الجدول الآتي:

جدول (٣-١٢)
نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
حسب القطاعات للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٠

القطاع / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الزراعة	٩٩,٧	٥٣,٦	٤٧,٣
التعدين	٩٩,٩	٠,٣	٤,٣
النفط	٩٩,٩	-	-
التحويلية	٥٦,٤	٣٦,٩	٣٠,٠
البناء	١٠٠	٨٨,٩	٩٥,٧
مجموع السلعية	٩١,٣	١٤,٦	٤٠,٦
عدا النفط	٨٢,٨	٦٤,٢	٥٢,٠
النقل	٦٥,٤	٧١,٢	٨٢,٧
التجارة	٨٤,٢	٤٠,٧	٨٤,٢
البنوك	٢,٠	٠,٣	٠,٧
مجموع التوزيعية	٦٨,٦	٤٦,٠	٦٥,٤
مجموع الخدمية	٣١,٩	٢٥,٥	٢٧,٦

^٧ مجلس قيادة الثورة، قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، الإستثمار الصناعي للقطاعات المختلط والخاص، بغداد، ١٩٩٨.

٤٦,١	١٩,١	٧٤,١	مجموع الناتج المحلي الإجمالي
٥١,٩	٤٨,٤	٦٢,٩	مجموع GDP عدا النفط

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، توزيع الموارد الاستثمارية في القطاع الخاص، بغداد، ١٩٩١، ص ١٤.

فلاحظ أن المساهمة النسبية للقطاع الخاص قد انخفضت في الناتج المحلي الإجمالي ولكل الأنشطة بين السنتين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بإستثناء النقل. وفي الأنشطة الخدمية كان الانخفاض النسبي في نسبة القطاع المذكور هو في الناتج المحلي الأجمالي، الأقل مقارنة ببقية الأنشطة.

أما في السنة ١٩٩٠ ومقارنة بالسنة السابقة في الجدول - أي ١٩٨٠، فقد كان هنالك انخفاض في مساهمة أنشطة الزراعة والصناعة التحويلية مقابل زيادة في مساهمة بقية الأنشطة في الناتج المحلي الأجمالي. وكانت الأهمية النسبية لتكوين رأس المال في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية، كما في الجدول الآتي:

جدول (٣-١٣)

تطور الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص حسب القطاعات في العراق للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٠

القطاع / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الزراعة	٨,٢٦	١٦,٣١	١,٠٣
التعدين	٢,٢٩	-	-
الصناعات التحويلية	٢٥,٦٩	٣,٤٨	٠,٣
البناء	٤,٥٨	١١,٥	٠,١١
مجموع السلع	٤٠,٨٢	٣١,٢٩	١,٤٤
النقل والمواصلات	٨,٢٦	٧,٧٥	٠,٢١
التجارة	٤,١٣	١,٧٤	٢,٣٤
مجموع التوزيعية	١٢,٣٩	٩,٤٩	٢,٥٥

مجموع الخدمية	٤٦,٧٩	٥٩,٢٢	٩٦,٠١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر تم احتساب النسب إستناداً إلى البيانات الواردة في المصدر السابق، ص ٥.

حيث نلاحظ وبشكل واضح انخفاض نسبة كل من القطاعات السلعية والتوزيعية خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٩٠ في مقابل ازدياد تلك النسبة للقطاعات الخدمية، وكما يظهر من الجدول.

ولغرض التعرف على مدى مساهمة النشاط الصناعي الخاص في دعم التنمية الأقتصادية، نورد الجدول الآتي الذي يبين لنا الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام والكبيرة والصغيرة للقطاع الخاص.

جدول (٣-١٤)

تطور الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة

في القطاعين العام والخاص للسنوات ٧٤-١٩٩٢

السنوات القطاع	١٩٧٤		١٩٧٦		١٩٨٠		ت
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
الساعات الفروع الصناعية	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة
١	٢٩	٢٦,١	١٨	٢٥,٨	٢٢,٨	١٩,٢	٢٣,٧
٢	١٣,٥	٢٣,٤	٣٠,٥	٩,٠	٢٨,٥	٤٢,٠	٨,٤
٣	٥,٥	٣,٦	١٣,٠	٥,٠	٣,٠	١٨,٤	٥,٥
٤	١٦,٢	٧,٩	٠,٢	٢٢,٠	٩,٢	٠,٨	٢٢,٦
١٦,٢	٧,٩	٠,٢	٢٢,٠	٩,٢	٠,٨	٢٢,٦	١١,٠
١٩,٧	١,٢	٥,٥	١٨,٤	٣,٠	١٩,٧	١,٢	١٩,٧
٣٨,٨	٢٩,٦	٨,٤	٤٢,٠	٢٨,٥	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦
١٦,٨	١٩,٦	٢٣,٧	١٩,٢	٢٢,٨	١٩,٦	١٩,٦	١٩,٦

									النفط والبلاستيك والمطاط	
١,٢	٣,١	٧,٦	١,٠	٤,١	٨,٤	٠,٩	٣,٩	١٠,٢	منتجات الورق والطباعة	٥
٥,٣	٢٥,٥	٢٤,١	٤,٦	٢٢,٣	٢٣,٦	٢,٣	٢٤,٢	١٧,٥	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٦
-	-	٠,٧	-	-	٦,٥	-	-	٠,٧	المعدنية غير الأساسية	٧
١٦,٦	٩,٨	٧,٣	١٤,٠	٩,٨	٩,٨	٣٥,١	١٠,٧	٧,٤	المنتجات المعدنية المصنعة والمعدنات الكهربائية ووسائط النقل وأجهزة السيطرة والقياس	٨
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع	

ت	١٩٨٦			١٩٨٣			
	خاص		عام	خاص			عام
	صغيرة	كبيرة	كبيرة	صغيرة	كبيرة		كبيرة
١	١٠,٠	٢٣,٩	٢١,١	١٤,٣	٢٠,٨	١٠,٦	
٢	٣٥,٦	١٩,٣	٧,٦	٣٣,٢	٢٦,٣	١٠,٠	
٣	٢٥,٣	٠,٨	٨,٥	٢٠,٧	٠,٧	١٢,٠	
٤	١,٢	١٤,٣	٣٧	١,١	١١,٨	٣٢,٠	
٥	١,٦	٥,١	٧,٦	٠,٧	٣,٧	١١,٣	
٦	٣,١	٣٧,٤	١٣,٩	٧,٤	٢٦,٢	١٤,٠	
٧	-	-	٠,٩	-	-	١,٣	

٢٣,٠	٤,٢	٣,١	٢٢,٤	١٠,٣	٨,٦	٨
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١٩٩٢			١٩٩٠			ت
خاص		عام	خاص		عام	
صغيرة	كبيرة	كبيرة	صغيرة	كبيرة	كبيرة	
٦,٨	٢٧,٢	٦,٦	٦,٢	٢٩,٠	٩,٢١	١
١١,٢	١٣,٤	٢٤,٥	١٧,٧	١٦,٣	١٨,٤٢	٢
١٣,٣	١,٩	٧,٨	١٤,٦	١,٦	٧,٩	٣
٠,٦	٤,٤	٧,٨	٠,٤	٤,٢	١٠,٥٢	٤
٠,٧	١٥,١	٢٨,٧	٠,٣	١٥,٩	٣٤,٢١	٥
٣,٠	٣٢,٣	١٥,٦	٢,٢	٢٦,٢	١١,٨٤	٦
-	-	٠,٦	-	-	٠,٦٦	٧
٦٤,٤	٥,٧	٨,٤	٥٨,٦	٦,٨	٧,٢٤	٨
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

-وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، اتجاهات الاستثمار في القطاع الخاص للفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، دراسة رقم ٣٤٢، بغداد، ١٩٨٩، ص ٦١، ٦٣.
-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعات الأحصائية السنوية للسنوات ١٩٩١، ١٩٩٣.

حيث نلاحظ أن الصناعات الغذائية والكيميائية والتعدينية غير المعدنية ضمن السعات الكبيرة التابعة للقطاع العام لها الأهمية النسبية الأكبر ضمن إجمالي تلك السعات والتابعة للقطاع المذكور وعلى مدى السنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٦ و ١٩٨٠، مع ازدياد تلك الأهمية في الصناعات الكيميائية سنة ١٩٨٣، وفي المقابل كان هنالك انخفاض في تلك الأهمية للصناعات الغذائية والتعدينية

غير المعدنية في مقابل ازدياد نسبة بقية الصناعات من الإجمالي ولنفس السنة. وفي عام ١٩٩٠ والذي شهد فرض الحصار على الأقتصاد العراقي انخفضت نسبة الصناعات الكيماوية والمنتجات النفطية الى (١٠,٥٢%)، ومن ثم الى (٧,٨%) عام ١٩٩٢ مقارنة بـ (٣٧%) عام ١٩٨٦. وكانت للقطاع العام- السعات الكبيرة- السيادة المطلقة على الصناعات المعدنية الأساسية- بالرغم من أن نسبتها منخفضة اصلاً من إجمالي تلك السعات- وهي أي تلك النسبة إتسمت بالتذبذب خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٨٦، وبدأت بالانخفاض بعد ذلك الى (٠,٦٦%) عام ١٩٩٠، ومن ثم الى (٠,٦%) عام ١٩٩٢.

أما فيما يخص السعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص فقد كانت للصناعات الغذائية، الملابس والمنسوجات، التعدين غير المعدنية، الأهمية النسبية الأكبر وعلى مدى السنوات ١٩٧٤-١٩٩٢، بإستثناء السنة الأخيرة- ١٩٩٢- حيث كان هنالك انخفاض الأهمية النسبية لصناعة منتجات الورق والطباعة، حيث وصلت الى (١٥,١%) في السنة المذكورة علماً أنها كانت قد بلغت (١٥,٩%) عام ١٩٩٠- مقارنة بانخفاض نسبة كل من صناعتي المنسوجات والتعدينية غير المعدنية في نفس السنة علماً أنها استمرت في المحافظة على وزنها النسبي الأكبر من إجمالي السعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص لتلك السنة.

أما فيما يتعلق بالسعات الصغيرة-التابعة للقطاع الخاص- فنلاحظ ان صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية كانت لها الأهمية النسبية الأكبر وعلى مدى السنوات ١٩٧٤-١٩٨٦، حيث في السنة ١٩٩٠ ازدادت الأهمية النسبية للصناعات المعدنية المصنعة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل وأجهزة السيطرة والقياس، اضافة الى الخدمات الصناعية، الى (٥٨,٦%) مقارنة بـ (٢٣,٠%) عام ١٩٨٦، ووصلت الى (٦٤,٤%) عام ١٩٩٢. في مقابل انخفاض تلك الأهمية لصناعة المنسوجات الى (١٧,٧%) عام ١٩٩٠ والى (١١,٢%) عام ١٩٩٢ بعد ان كانت قد وصلت الى (٣٥,٦%) عام ١٩٨٦.

ودعمت الحكومة ايضاً القطاع الصناعي الخاص من خلال القروض المقدمة اليه من قبلها وعلى مختلف فروع الصناعات، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (٣-١٥)، حيث نلاحظ ان اهتمام الحكومة كان موجهاً عام ١٩٧٠ الى الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والبلاستيكية، ومن ثم تحول الأهتمام عام

١٩٧٦ الى الصناعات النسيجية والتعدينية غير المعدنية وأستمر هذا الأهتمام بالاخيرة حتى عام ١٩٩٠ مع ازدياد الأهتمام مرة اخرى بالصناعات الغذائية وحتى سنة ١٩٨٥ حتى وصلت نسبة القروض الى (٢٥,٣%) وانخفضت بعد ذلك الى (٢١,٣%) عام ١٩٩٠، ومن ثم الى (٤,٢%) عام ١٩٩٤، وكان الأهتمام المتزايد عام (١٩٩٤) موجهاً وبشكل كبير نحو الصناعات المعدنية المصنعة، حيث وصلت نسبة القروض المقدمة اليها (٨٢,٦%) عام ١٩٩٤ مقارنة بـ (٨,٣%) عام ١٩٩٠.

جدول (٣-١٥)

تطور الأهمية النسبية لمبالغ القروض الممنوحة لمختلف الفروع الصناعية في القطاع الخاص للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٤

السنة القطاع	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
الصناعات الغذائية والمشروبات	٢٠,٢	١١,١	١٦,٠١	٢٥,٣	٢١,٣	٤,٢
الصناعات النسيجية	١٣,١	٢٨,٤	١٤,٠٢	٩,٣	٣٣,١	٨,١
الصناعات الخشبية	٢,٠	١,٥	٢,٠٢	٥,٠	٠,٤	٠,٦
الورق والطباعة	٧,٩	٧,٧	٢,٧١	-	-	-
الصناعات الكيميائية والبلاستيكية	٢٨,٢	١٩,٨	١٢,١٨	٢,٠	٤,٨	٣,٠
الصناعات التعدينية غير المعدنية	٦,٠	٢٢,٧	٤٤,٣٦	٤٢,٥	٣١,٨	-
الصناعات المعدنية المصنعة	١١,٥	٧,٣	٦,١	١٤,٧	٨,٣	٨٢,٨

الصناعات الكهربائية ووسائط النقل واجهزة السيطرة والقياس	-	٢,٥٦	-	٠,٣	١,٣
الصناعات التحويلية الأخرى	١١,١	١,٥	٠,٠٤	١,٢	-

المصدر: تم الحصول على النسب استناداً الى البيانات الواردة في:
-المديرية العامة للتنمية الصناعية- التقارير السنوية.
-المصرف الصناعي، الأحصاء، التقارير السنوية.

ويهدف المصرف الصناعي الى تقليل التفاوت الصناعي بين اقاليم القطر من خلال تشجيع الاستثمار الأقل تطوراً، ولأجل تحقيق ذلك استخدم المصرف، سعر الفائدة ونسب الأقرض، وتم تقسيم القطر الى أربعة مواقع جغرافية حسب مستوى تطورها الصناعي، وكما هو في الجدول الآتي:

جدول (٣-١٦)

توزيع نسب الأقرض وسعر الفائدة للمصرف الصناعي
حسب المناطق الجغرافية في العراق

الفترة	المنطقة الجغرافية	نسب الاقرض الى الموجودات الثابتة	سعر الفائدة للقرض الممنوح
الأولى	١-بغداد. ٢-التأميم، نينوى، بابل. ٣-قصبه خان بني سعد في ديالى. ٤-فلوجة في الانبار.	%٤٠	%٦
الثانية	١-أربيل، كربلاء، واسط. ٢-ديالى، صلاح الدين، الأنبار	%٥٠	%٥
الثالثة	١-دهوك، السليمانية، النجف، المثنى، ميسان، ذي قار، القادسية، البصرة.	%٦٠	%٤

		٢- كافة مناطق العراق الاخرى غير المصنفة اعلاه (عدا مايرد في الفئة الرابعة).	
٢%	٧٠%	المجمعات السكنية للقرى والنواحي البعيدة عن محافظات الحكم الذاتي.	الرابعة

المصدر: تم إعداد الجدول بالأعتماد على تعليمات المصرف الصناعي لسنة ١٩٩٠.

فنلاحظ مدى الأهتمام بتشجيع الأستثمار في المناطق البعيدة ويتضح ذلك من خلال أرتفاع نسب القروض الممنوحة اليها مع أخفاض سعر الفائدة المترتبة على تلك القروض.

وبغية التعرف على توزيع نسب القروض على محافظات القطر نورد الجدول (٣-١٧) حيث يتبين ان محافظة بغداد كانت الأولى من حيث الأهمية النسبية لعدد القروض ومبالغها وعلى مدى السنوات الثلاث الأولى ضمن الجدول، وأخفضت بعدها تلك الأهمية خلال السنوات ١٩٨٧ والفترة ٨٨-١٩٩١. وفي المقابل كان هنالك أزدیاد في تلك الأهمية لعدد القروض عام ١٩٨٧ وللمحافظات كربلاء والنجف والسليمانية وللمبالغ إزدادت الأهمية النسبية للمحافظات، ديالى، بابل، السليمانية.

أما خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩١) فقد إزدادت تلك الأهمية-عدد القروض- للمحافظات، ديالى، الأنبار، البصرة، السليمانية وللقروض، كل من المحافظات، ديالى، أربيل.

جدول (٣-١٧)

تطور الأهمية النسبية لعدد ومبالغ القروض المصروفة من قبل المصرف
الصناعي للسنوات ١٩٧٠-١٩٩١

١٩٨٨-١٩٩١		١٩٨٧		١٩٨٠		١٩٧٦		١٩٧٠		المحافظة
مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	
٦	٧,٤	٧,٥	١١,٧	٣١,٥	٢٨,٦	٦٩,٤	٦٢,٠	٧٦,١	٤٥,٨	بغداد
٤٠	١٨,٥	٢٠,٢	٧,٨	٥,٤	٦,٤	٠,٨	٠,٦	-	-	ديالى
٤,٣	٥,٤	-	-	٠,٧	٠,٧	٤,٣	٠,٨	١,١	٠,٦	واسط
٤,٧	٨,٩	٠,٠٣	١,٣	٦,٠	٤,٤	٠,٢	٠,٤	-	-	الأنبار
١,٢	٢,٤	-	-	٢,١	٢,٦	-	-	-	-	صلاح الدين
٢,٧	٥	١٥,٣	٦,٥	٤,٠	٥,٧	٧,٢	١١,٨	٠,٤	١٠,٩	بابل
١	٢,٤	٤,٩	١١,٦	٢,٦	٤,٤	١,٥	١,٨	٤,٠	١١,٧	كربلاء
٢,٨	٥,٦	٥,٨	١٣,٠	٢,٨	٥,٨	٣,٣	٩,٦	-	-	النجف
٣,٥	٤,٥	٧,٠	٩,١	٠,٤	٠,٨	٠,١	٠,٢	٣,٧	٣,٢	القادسية
١,٦	١,٣	-	-	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٢	-	-	المنشى
٤,١	٧,٨	٢,٨	٣,٩	٢,٢	٤,٧	١,٦	٢,٦	١,٨	٠,٦	البصرة
١,٨	٢,١	١,٦	١,٣	١,٠	٠,٤	٠,٠٥	٠,٢	-	-	ذي قار
١,٦	١,٥	-	-	١,٧	٠,٨	٠,٠٤	٠,٢	-	-	ميسان
١,٥	١,٥	٣,٠	٥,٢	٥,٥	٢,٦	١,٣	١,٧	٢,٢	٣,٩	التأميم
٩,٩	١,٥	١,٨	٥,٢	٩,٤	٨,٧	٠,٧	٠,٩	١,٥	١,٩	أربيل
٦,٥	١٠,٩	٢٤,٢	١٠,٤	٩,٠	٧,٨	٢,٥	١,٧	٣,٣	٧,٢	السليمانية
٥,٥	٩,٦	٥,٩	١٣,٠	١٢,٠	١٢,٥	٦,٩	٥,٣	٥,٢	١٢,٩	نينوى
٠,٣	٠,٦	-	-	٣,٥	٢,٦	٠,١	٠,٢	٠,٧	١,٣	دهوك

المصدر: تم الحصول على النسب إستناداً الى بيانات المصرف الصناعي، التقارير السنوية

المختلفة.

وقامت الحكومة بتوزيع التخصيصات الأستثمارية في القطاع الصناعي التحويلي في الخطط والبرامج الأقتصادية السنوية وفقاً للجدول الآتي:

جدول (٣-١٨)

تطور الأهمية النسبية للتخصيصات الأستثمارية الصناعية في الخطط والبرامج الأستثمارية في العراق للفترة ١٩٧٦-١٩٩٠

المتوسط	البرامج السنوية ١٩٩٠-١٩٨٦	البرامج السنوية ١٩٨٥-١٩٨١	خطة ١٩٨٠-١٩٧٦	
٤,٢	٤,٣	٥,٣	٣,١	نينوى
١٤,١	١١,٥	٢٠,٦	١٠,١	صلاح الدين
٣,٦	٣,٢	٥,٣	٢,٤	التأميم
١,٦	١,٥	١,٣	٢,٠	ديالى
١٤,٣	١٣,٤	١٧,٦	١١,٨	بغداد
١٠,٩	٩,٥	١٠,٨	١٢,٣	الأنبار
٣,٦	٤,٢	٢,٧	٣,٨	بابل
٣,٢	٢,١	٥,٩	١,٦	كربلاء
٢,٥	٣,٥	١,٦	٢,٣	النجف
١,٦	٢,٣	٠,٦	١,٨	القادسية
١,٥	١,١	٢,٦	٠,٩	المنشى
٤,٢	٥,٠	١,٤	٦,٣	ذى قار
٠,٩	٠,٨	١,٣	٠,٧	واسط
٢,٠	١,٣	١,٦	٣,٠	ميسان
٢٨,٦	٣٤,١	١٦,٧	٣٥,١	البصرة
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	دهوك
٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٥	أربيل
٢,٨	١,٩	٤,٣	٢,١	السليمانية

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، التوطن الصناعي في العراق، دراسة رقم ٦١٢، بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٦.
وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، التخصيص المكاني للصناعات في محافظات القطر، بغداد، ١٩٩٣، ص ٣٦.

حيث نلاحظ أن الأهتمام لم يقتصر على المحافظات الثلاثة المتقدمة (بغداد، نينوى، البصرة)، بل توزعت تلك التخصيصات على المحافظات الأخرى وحسب المتوسط كمحافظة صلاح الدين والأنبار وكان هنالك اهتمام نسبي بمحافظات ذي قار وبابل وكربلاء والتأميم وبشكل أفضل-حسب المتوسط-مقارنة ببقية المحافظات التي تراوحت نسبة المبالغ الأستثمارية المخصصة لها-كمتوسط- بين (١,٠% لمحافظة دهوك و ٢,٥% لمحافظة النجف).

الجدول (٣-١٩) يوضح لنا توزيع المنشآت الصناعية ذات السعات الصغيرة على محافظات القطر لسنة ١٩٩٠، ووفق المؤشرات الثلاثة الآتية:

أولاً: عدد المنشآت.

ثانياً: القوى العاملة.

ثالثاً: القيمة المضافة.

حيث نلاحظ أن معظم المحافظات تشترك في المرتبة الثالثة وفقاً للمؤشرات المذكورة، وكانت المراكز المتقدمة من نصيب المحافظات الأكثر نمواً والتقليدية (بغداد، البصرة، نينوى)، كما هي مع الصناعات الكبيرة أيضاً.

وبما زاد من هذا التوجه للصناعات الصغيرة في العراق وجود المؤثرات الآتية:^٨
أولاً: وجود علاقة عكسية بين كلفة الوحدة المنقولة وسعة الأنتاج الصناعي.

ثانياً: قابلية المواد المنقولة للتلف أو الكسر أثناء النقل.

ثالثاً: التماس المباشر بالطلب وهذا ما يفرض ضمان التوافق المستمر مع مستويات دخول الأفراد وأذواقهم المتباينة والمتغيرة أيضاً.

رابعاً: الأعتقاد على الحرفيين التقليديين والبحث عن مواقع تجمعاتهم الرئيسية.

خامساً: التخصص في توفير مستلزمات الأنتاج لصناعات أخرى او تنويع منتجات هذه الصناعات أو مدها بخدمات الصيانة والتصليح.

سادساً: تفضيل المشترين التوجه نحو مواقع تجمع العرض للأختيار بين أكثر عدد من البدائل الممكنة بدلاً من التركيز على مجهز واحد، أي حصر الأختيار ببديل واحد.

^٨ د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية وأعتبرات التوطن الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص ٨٩.

جدول (٣-١٩)
تصنيف متدرج للمساهمات (النسبية) للمحافظات في الصناعات
الصغيرة في العراق في العام ١٩٩٠
× = المساهمة النسبية

التوى العاملة					عدد المنشآت					المحافظة
$\frac{\cdot}{\wedge} \times$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$ $\frac{\cdot}{\sqrt{0}}$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$ $\frac{\cdot}{\sqrt{2}}$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$ $\frac{\cdot}{\sqrt{1}}$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$	$\frac{\cdot}{\wedge} \times$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$ $\frac{\cdot}{\sqrt{0}}$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$ $\frac{\cdot}{\sqrt{2}}$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$ $\frac{\cdot}{\sqrt{1}}$	$\frac{\cdot}{\sqrt{1}} \times$	
×					×					بغداد
	×	٢				×	٢			البصرة
	×	١				×	١			نينوى
		×	١٠				١١			صلاح الدين
			٦				×	٩		الأنبار
		×	٤				×	٥		ديالى
	×	٣				×	٣			السليمانية
		×	٢				×	٤		التأميم
		×	١				×	٢		أربيل
				×	٢			×	٣	دهوك
				×	٣			×	٢	المثنى
		×	٣				×	١		النجف
		×	٨				×	٦		القادسية
		×	٩				×	١		كربلاء
		×	٥				×	٣		بابل
		×	١١				×	٧		ذي قار
				×	١			×	١	ميسان
			٧				×	٨		واسط

القيمة المضافة					المحافظة
$\frac{1}{x}$	$\frac{1}{x}$ 5	$\frac{1}{x}$ 5	$\frac{1}{x}$ 1	$\frac{1}{x}$	
x					بغداد
	x 2				البصرة
	x 1				نينوى
		x 9			صلاح الدين
		x 4			الأنبار
		x 7			ديالى
		x 2			السليمانية
		x 5			التأميم
		x 1			أربيل
			x 2		دهوك
				x 1	المثنى
			x 3		النجف
			x 11		القادسية
			x 6		كربلاء
			x 10		بابل
			x 12		ذي قار
				x 1	ميسان
			x 8		واسط

المصدر: د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية واعتبارات التوطن الصناعي في العراق، بحث مقدم الى اتحاد الصناعات العراقي، بغداد، ١٩٩٧، ص ٩٣.

ويبين الجدول (٣-٢٠) ان التوزيع الجغرافي للصناعات الريفية والبيئية-كصناعات صغيرة-هو مماثل للتوزيع الجغرافي العام للنشاط الصناعي حيث تستمر بغداد بأحفاظها بالمرتبة الأولى وتحفظ كل من دهوك والمثنى-المحافظات الأقل نمواً- بالمرتبة الأخيرة.

إن الهجرة من الريف الى الحضر وخاصة بغداد والموصل والبصرة قد عمل على تدهور الصناعات المذكورة-الريفية والبيئية الحرفية-وتوجه المهاجرون الى خدمات النقل والأمن والدفاع والتنظيف والبناء والأنشاء وتجارة التجزأة والتي لا تتطلب مهارات عالية، وفي الوقت ذاته تفتتت تكتلاتهم وتدهورت أنشطتهم بسبب منافسة السلع المستوردة (المماثلة)-منذ بداية إنفتاح الأقتصاد العراقي على الأسواق الغربية-ومنتجات الصناعات المحلية منذ بداية الخمسينات^٩. والظاهرة الملفتة للنظر في السنوات الأخيرة هي إتساع نطاق المنشآت الصناعية ذات السعات الصغيرة المعنية بتقديم خدمات التصليح والصيانة للمركبات والمكائن الزراعية والسلع المنزلية المعمرة حيث بسبب:

أولاً: الربحية العالية نسبياً.

ثانياً: تقييد استيرادها.

ثالثاً: توفر مكاتب تعليم التصليح.

وقد عمل كل ذلك على جذب القوى العاملة لمواقع تكتل تلك المنشآت. أما فيما يخص المنشآت الصناعية الكبيرة فإن غالبيتها تعمل في ظروف منعزلة أو شبه منعزلة، وهي تتضمن معظم الوحدات خارج المراكز التقليدية (بغداد والبصرة والموصل). حيث أنها تعتمد في مدخلاتها الإنتاجية على المستلزمات المستوردة، وأنها أقيمت في تلك المواقع أصلاً أو تمت إعادة توطينها نظراً لرغبة الحكومة في تقليل التلوث وتحفيز المستثمرين الصناعيين من خلال توفير مساحات واسعة لأقامة منشآتهم عليها، وكما هي الحالة مع معامل الطابوق والدباغة والتي أعيد توطينها في منطقة نهر روان^{١٠}. ونلاحظ مع ذلك

^٩ د. هوشيار معروف، التحول من الصناعات الحرفية اليدوية الى الصناعات الآلية الحديثة في العراق وأنفتاح الأقتصاد الوطني على الأسواق الدولية، بحث مقدم الى الموسوعة العلمية لجامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٤.

^{١٠} اتحاد الصناعات العراقي، بحث حول مجمع النهروان، بغداد، بدون سنة النشر.

وجود تكتلات متخصصة ببعض الصناعات التي من الممكن عن طريقها-
التكتلات-أن تمتلك مقومات الانتقال الى السعات الكبيرة في بغداد، مثلاً
النسيجية في الكاظمية والغذائية في جميلة والخدمية في كسرة وعطش.

جدول (٣-٢٠)

تصنيف متدرج للمساهمات (النسبية) للمحافظات
في الصناعات البيئية والريفية في العراق في العام ١٩٩٠
× = المساهمة النسبية

القيمة المضافة					القوى العاملة					المحافظة
$\frac{\dot{\lambda}}{\lambda}$	$\frac{\dot{\lambda}_1}{\lambda_1}$	$\frac{\dot{\lambda}_2}{\lambda_2}$	$\frac{\dot{\lambda}_3}{\lambda_3}$	$\frac{\dot{\lambda}_4}{\lambda_4}$	$\frac{\dot{\lambda}}{\lambda}$	$\frac{\dot{\lambda}_1}{\lambda_1}$	$\frac{\dot{\lambda}_2}{\lambda_2}$	$\frac{\dot{\lambda}_3}{\lambda_3}$	$\frac{\dot{\lambda}_4}{\lambda_4}$	
× ٢					× ٢					بغداد
	× ١				× ٣					البصرة
		× ١				× ٢				نينوى
			× ٢				× ٦			صلاح الدين
			× ٧				× ٢			الأنبار
	× ٢						× ١			ديالى
	× ٥					٣ ×				السليمانية
			× ٤				× ٤			التأميم
			× ٣				× ٧			أربيل
				× ٢					× ١	دهوك
				× ١					× ٢	المثنى
		× ٢					× ٩			النجف
			× ٥					×		القادسية
			× ١				× ٥			كربلاء
	× ٣					× ١				بابل

× ١					× ١				ذبي قار
			× ٦				× ٨		ميسان
	× ٤						× ٣		واسط

المصدر: المصدر السابق، ص ٩٦.

ان المساحة التي تحتاجها المنشآت الصناعية المذكورة-الكبيرة-قدرت فيما بين (٢١٥٠٠م-٧٥٠ ألف م^٢)^{١١}، وتخصيص مثل هذه المساحات في المدن الكبيرة قد عمل على رفع تكاليف العقارات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص، وبالتالي ذلك ما عمل على البحث عن مواقع أخرى أرخص نسبياً على الرغم من وفورات الموقع السابق.

^{١١} د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية، مصدر سابق، ص ص ٩٢-٩٤.